دراسة قياسية لأثر التنمية المستدامة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

رزوقي يوسف[1*]، بن يبا محمد[2]

[1] مخبر التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار (الجزائر)

[2] مخبر التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار (الجزائر)

An econometric study of the impact of sustainable development on FDI in Algeria during the (1990-2015)

RAZZOUGUI Youssef[1,*], BENYABA Mohamed[2]

[1] Economic Integration Laboratory, University of Ahmed Draya, Adrar, Algeria& [2] Economic Integration Laboratory, University of Ahmed Draya, Adrar, Algeria

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير مؤشرات التنمية المستدامة على جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وهذا باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). خلصت هاته الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرات المستقلة المعبر عن التنمية المستدامة ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد القصير فقط، وهذا بقدرة تفسيرية تقدر ب 52%

الكلمات المفتاح :تنمية مستدامة، استثمار أجنبي مباشر، نموذج الانحدار الذاتي

Abstract: The aim of this study is to measure the impact of indicators of sustainable development on FDI arguments in Algeria during the period 1990-2019, using the self-deprecation methodology of distributed time gaps (ARDL). This study concluded that there is a statistically significant impact between independent variables expressed in sustainable development and the FDI variable in the short term only, with an explanatory capacity of 52%.

Keywords: sustainable development, foreign direct investment, Self-regression model

[*] المؤلف المرسل:رزوقي يوسف الإيميل: raz.youssef@univ-adrar.edu.dz

I- تمهيد:

يعد موضوع التنمية المستدامة من بين المواضيع التي استثارت في العديد من النقاشات على المستوى العالمي في القرن الواحد والعشرين حيث أطلق عليه عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية وتبز أهمية مفهوم التنمية المستدامة في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، والتي تعتمد على مكوناتها الذاتية وليس مكونات ومقدرة أخرى، وفي كل المتغيرات هي تعني القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الإنسان وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الراشد والذي يضمن عن طريقه جميع الحقوق وبالتالي هي ضمان حقوق الأجيال القادمة.

إن ما يفرضه النظام العالمي من حرية في حركة رؤوس الأموال وتدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، وكذا تكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض، إذ تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها، كما تعتبر الشركات عابرة القوميات من أهم المؤسسات التي تتولى تنفيذ هذه الاستثمارات. وبالتالي فإن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المؤسسات على العمالة تكمن في قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، والأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة.

من خلال ما سبق تتضح العلاقة القائمة بين التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما حدد إشكالية البحث وفق الآتي:

ما مدى تأثير مقومات التنمية المستدامة على الاستثمار الأجنبي المباشر؟

-فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم تبني الفرضيات الأساسيتين التالية:

- ✓ تؤثر مقومات التنمية المستدامة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة
- ✓ لا تؤثر مقومات التنمية المستدامة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة

-أهداف البحث:

هدفت هاته الدراسة إلى إعطاء إطار نظري للتنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر، كما هدفت أيضا إلى البحث في العلاقة بين المتغيرين وذلك من خلال دراسة قياسية لمعرفة أثر مقومات التنمية المستدامة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1990 -2015.

-المنهج المستخدم:

للإجابة على إشكالية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك لعرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، ثم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك لغرض تحليل النتائج المتوصل في الدراسة.

1. الإطار النظري للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر الاقتصادي الحديث وأهم إضافة في أدبيات التنمية، فقد أثار هذا المفهوم اهتماما كبيرا وجدلا دوليا، فأصبحت كل من المنظمات العالمية والمؤسسات والهيئات الدولية، وكذلك علماء الاقتصاد والمفكرين والباحثين معنيين بهذا المصطلح.

1.1 تعريف التنمية المستدامة

– عرفت التنمية المستدامة بأنها صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية المورد لرفاهية الأجيال التالية (عباس،2010)

– هناك من يرى بأنها مفهوم مستحدث بدأ يشاع استخدامه والمطالبة بتحقيقه في مجالات التنمية الشاملة بعد أن بدأت برامج التنمية في كثير من دول العالم تواجه الكثير من المخاطر والمعوقات، التي تحول دون استدامتها أو قدرتها على الاستمرار في عالم بدأ يسوده الإحساس بندرة الموارد الطبيعية وقدراتها المحدودة عند سقف محدد (عبد المقصود، 2000)

– يقوم التعريف الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المستدامة على دعامتين هما: "الحاجات الإنسانية" و"القيود" التي تفرضها التقنية والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجة الحاضر والمستقبل (عبد البديع، 2003)

– تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 عرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع (Gendron، 2016)

– حسب تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة 1981 تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، فإن التنمية المستدامة هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته (عبد الخالق، 1993)

– عرفت التنمية كذلك بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم (مطيانوس مخول، 2009)

– تعرف الفاو التنمية المستدامة كما يلي:" التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة) في الزراعة والغابات والمصادر السمكية (تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية (رومانو،2006).

– قد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريف واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات وفق أربعة أبعاد: اقتصادية، اجتماعية (بشرية)، بيئية وتكنولوجية، فمن خلال البعد الاقتصادي فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة "هي إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد"، أما بالنسبة للدول النامية" فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر"، أما فيما يخص البعد الاجتماعي البشري" فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف" ، أما على مستوى البعد البيئي " فهي تعني حماية الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل للأرضي الزراعية والموارد المائية" ، وترى التنمية المستدامة من البعد التكنولوجي" على أنها نقل المجتمع إلى عصر

الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون (محمد صالح، 2002)

– تعريف التنمية المستدامة من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة والتي عرفت هذا المصطلح الجديد من خلال تقريرها لسنة 1987 كما يلي: "هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم" (عبد البديع، 2003) وهي تعتمد في ذلك على إستراتيجيات طويلة المدى في تنمية الموارد والمحافظة عليها حيث أنها ملك الأجيال المتعاقبة ولها حق الانتفاع بها واستغلالها دون حد الإهدار أو الاستنزاف (دعبس، 2006)

2.1 مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة الموجودة بين كل من النمو والبيئة هي علاقة تكاملية وليست علاقة عكسية أو صراع لأن تحقيق النمو يعتمد على حماية البيئة ويتطلب وجود موارد وعليه فإذا كانت هذه الموارد مستنفذة فإنه لا يمكن تحقيق النمو بالكم والكيف الذي نسعى إليه، وكذا عملية استغلال الموارد بشكل عقلاني يساهم في النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكّد الجهود الرامية لحماية البيئة واستمرارها.

ومع نهاية القرن العشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية شاملة تؤكد على هذه العلاقة والتي على أساسها تم تحديد مبادئ تبنتها المؤسسات المالية الدولية والتي نجملها في النقاط التالية (شلابي عمر، 2010):

–المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية: لقد أدت المشكلات البيئية وندرة الموارد المالية إلى وضع سياسات الأولويات وتحديد إجراءات العلاج وعليه فإن أي سياسة اقتصادية تحاول الدول تطبيقها أو تفرض عليها من قبل المنظمات الدولية عليها أن تراعي هذا المبدأ، فمثلا نجد أن خطة العمل في المجال البيئي والتي طبقت من طرف دول أوروبا الشرقية (سابقا) والتي أعدها البنك الدولي والإتحاد الأوروبي كانت تقوم على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية للمشكلات البيئية.

– المبدأ الثاني. تطبيق سياسة التقليل من التكاليف: ويقصد بها أن أي سياسة بيئية ناجحة لابد أن تستخدم فيها أساليب قليلة التكلفة، حيث يمكن تحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة.

– المبدأ الثالث. اغتنام فرصة تحقيق الربح لكل الأطراف: إن عملية المحافظة على البيئة تفرض على الدول أن تقوم بتطبيق مجموعة من السياسات إلا أنها تضمن تكاليف ومفضالات من جهة ومن جهة أخرى يمكن تحقيقها كمنتجات فرعية للسياسات صمّمت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، وعليه فإن خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

– المبدأ الرابع. استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكناً: أي أن الدول تقوم بتطبيق بعض السياسات البيئية التي تكون قائمة على مبادئ اقتصاد السوق وذلك من أجل خفض الأضرار بالبيئة، كفرض ضرائب للتقليل من الانبعاثات وتدفق النفايات أو فرض رسوم على بعض العمليات الاستخراجية.

– المبدأ الخامس. الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: وضع سياسات عمل من طرف الدول تكون أكثر تنظيماً وقدرة على الرقابة في استغلال الموارد الطبيعية سواء كانت متعلّقة بالأفراد أو بالمؤسسات.

– المبدأ السادس. العمل مع القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص عنصراً مهما في عملية التنمية المستدامة وعليه يجب على الدولة التعامل معه بجدّية وذلك من خلال تشجيعه من أجل إدخال التحسينات على منتجاته.

– المبدأ السابع. المشاركة البيئية: عملية التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقوم على أساس المشاركة من طرف مختلف الجهات التي تكون لها علاقة في اتخاذ القرارات الجماعية وذلك من خلال الحوار خاصة في مجال التخطيط للتنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها لأن فرص النجاح تكون كبيرة، إذا تم إشراك المواطنين المحليين.

– المبدأ الثامن. توظيف الشراكة التي تحقق النجاح: يقوم هذا المبدأ على أساس وجود تفاعل بين ثلاثة عناصر أساسية وهي الدولة (الحكومة) والقطاع الخاص والمجتمع المدني في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وعليه لابد من وجود علاقة شراكة وترابط بينها حتى تتمكن من التصدي للمشكلات البيئية.

– المبدأ التاسع. تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: ونقصد به الاهتمام بإدارة الموارد البيئية وذلك بتطبيق مفهوم الإدارة البيئية الذي يكمّل المفهوم العام للإدارة، خاصة عند تطبيقه في مجالات معينة مثل الإنتاج، المال، البشر وغيرها، وعندما نقوم بالتنفيذ فإننا نعتمد على الوظائف الإدارية للمسيِّر وهي التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة التي تمكنه من إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف وذلك من خلال آليات مختلفة الأنواع والأشكال لتحقيق أهداف محددة أو تقييم الأداء ثم تصحيح المسار.

– المبدأ العاشر. ربط السياسات بحماية البيئة: عندما تريد الدول أن تطبق أي سياسة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو مالية أو تجارية فإنها ترتبط بسياسة المحافظة على الموارد الطبيعية وذلك بإتباع سياسة الوقاية خير من العلاج، لأن عملية الربط تؤدي إلى عملية المحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مما سبق نجد بأن هذه المبادئ العشرة للتنمية المستدامة تمثل الدليل بالنسبة لواضعي السياسات الاقتصادية والبيئية في العالم، والفكر البيئي الجديد الذي يتميز بمزيد من التشدد في إدماج التكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة، يجعل من السكان يحتلون مكان الصدارة ضمن الاستراتيجيات البيئية المطَّبقة من طرف الإدارة. كما أن هذه المبادئ تعتبر بمثابة تحديد مستعجل يتطلب وجود جهد مشترك بين الاقتصاديين والبيئيين والسياسيين لتحقيق الاستدامة للأجيال اللاحقة (خبابة ،2008)

2. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف متنوعة ومتعددة يمكن استعراض أهمها وفق الاتي.

– تعريف صندوق النقد الدولي "يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" وهو مساهمة أحد في شركة أجنبية بخلق فرع أو شراء كل أو جزء من شركة محلية موجودة من قبل بهدف ممارسة رقابة دائمة عليها، عكس ما يتم عند شراء أحد منهم لهدف مالي (قدي ، 2003)

– يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة (أبو قحف، 2003)

– يعرف أيضا على أنه "الاستثمار الأجنبي المباشر هو حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار مباشر عندما يرسى أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة 20% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدراً ملحوظاً من التأثير والنفوذ على إدارة ذلك المشروع (حسب الله، 2005)

ومن خلال التعاريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر وهو أنه إقامة مشروع استثماري بتكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

2.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يحتوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال لها ما يميزها عن بعضها البعض ويمكن إيضاحها وفق الاتي

-الاستثمار المشترك: هو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر، المحلي الخاص أو الحكومي والاثنين معا، المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادر وخلاف فضلا عن تحقيق الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك وينطوي هذا النوع من الاستثمار على خاصيتين أساسيتين هما:

- ✓ هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي للقيام بالعملية الإنتاجية.
- ✓ شراء المستثمر الأجنبي حصة من شركة محلية يؤدي على إعطاء العملية طابع الاستثمار الأجنبي المشترك ويمكن أن تكون نسبة التصويت بين الأطراف المشاركة متساوية غير أنه في كثير من الحالات تنجم خلافات عديدة، ذلك أن تباين الذهنيات بين الطرفين يشكل هاجس حقيقي، يؤدي بعض الأحيان إلى حل الشركة المشتركة وتبين السابقة في الدول المتقدمة أن ثمة شركات أمريكية أوروبية مشتركة قد بعد سنوات عدة من دخولها تحت غطاء الاستثمار المشترك. (حبري ، 2010)

-الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، ومن مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي ما يلي(كريم):

- ✓ بالنسبة للدول المضيفة: تتمثل مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة في العمل على إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة.
- ✓ أما بالنسبة للعيوب فتتمثل في الخوف من الاحتكار والتبعية الاقتصادية والسياسية السلبية، ونظرا إلى ان هذا النوع من الاستثمار يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أقصى ربح، عند انتقاله إلى البلدان النامية يتجه إلى الأنشطة الأكثر ربحية وليس الأنشطة التي تهدف إلى التنمية.

- ✓ بالنسبة للمستثمر الأجنبي: تتمثل المزايا في توافر الحرية الكاملة في الإدارة وكبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، أما العيوب فتتمثل في: الخوف من التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية والتدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية.

-الاستثمار في المناطق الحرة: تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية.

وتدل التجارب العملية في هذا المجال إلى أن المناطق الحرة تساعد على:

- ✓ جلب المستثمر الأجنبي وتدعيم خبرات الدولة في الحقل التكنولوجي ومن ثم جلب العملة الصعبة، إحداث المزيد من فرص العمل وتوفير فرص أكبر لتكوين الشباب.
- ✓ تنشيط الاقتصاد الوطني في جميع مجالاته ودمجه في الاقتصاد العالمي. إلا أن المناطق الحرة لا تخلو من بعض السلبيات، من بينها:
- ✓ زحف المؤسسات المتواجدة بالإقليم الجمركي العام للدولة إلى المنطقة الاقتصادية الحرة المتواجدة بها أو مناطق حرة متواجدة بدول أخرى الأمر الذي قد يغير من النسيج الاقتصادي للدولة تجاريا وصناعيا، ماليا، خدماتياّ.
- ✓ صعوبة ممارسة وتتبع الضريبة داخل المنطقة الاقتصادية الحرة خاصة بدول التي لا تقرر الإعفاء الكامل لها بفعل حملة من الأسباب منها أن المؤسسة تقوم بعرض منتجاتها في الأسواق الدولية بأسعار مرتفعة في حين أن الأسعار التي تعمل بها عادة ما تكون منخفضة الأمر الذي يؤمنها من تخفيض العبء الضريبي إلى حدوده القصوى. (عبد الخالق أ.، 1978)

II- الطريقة والأدوات:

بغرض التعمق في تحديد وتقييم طبيعة الأثر المحتمل لتنمية المستدامة في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر قمنا بتطبيق دراسة قياسية باستعمال منهجية ARDL، وتم اختبار العلاقة طويلة المدى بين مجموعة من المتغيرات المفسرة لتنمية المستدامة في الجزائر مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر

1. تقديم منهجية ARDL

سوف نستعمل في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) التي طورها كل من shinand and sun (1998) (1997) pesaran و كل من pesaran et AL، وميزة هذا الاختبار عدم تطلبه تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، شرط أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية، وتتمتع نتائج اختبار الحدود في إطار (ARDL) خصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك كطريقة أنجل قرانجر ذات المرحلتين، أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسون في إطار نموذج (VAR). يأخذ نموذج (ARDL) عدد كافي من فترات التباطؤ للحصول على أفضل مجموعة من البيانات، كما يمكننا من فصل تأثيرات الأجل

القصير عن الأجل الطويل، وتعد المعلمات المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل أنجل قرانجر (1987)، طريقة جوهانسون (1988) وطريقة جوهانسون-جسليس (1990)

2. متغيرات البحث:

تم تناول في هذا البحث مجموعة من المتغيرات وذلك بناء على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة، بالإضافة إلى المراجع العربية والأجنبية واحصائيات البنك الدولي وموقع Knoema.com.

- المتغير المستقل: التنمية المستدامة والتي تم التعبير عنها بثلاث متغيرات حسب كل بعد:
  - ✓ البعد الاقتصادي: تم التعبير عنه بالنمو الاقتصادي، والمتمثل في (نمو إجمالي الناتج المحلي) والذي تم الرمز له بـ(GDP)
  - ✓ البعد البيئي: تم التعبير عنه بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والذي تم الرمز له بـ(CO2)
  - ✓ البعد الاجتماعي: تم التعبير عنه بـ (إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة)، والذي تم الرمز له بـ(CHOM)
- المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر تم الرمز له بـ(DFI)

3. الإحصاء الوصفي للمتغيرات

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة

	DFI	GDP	CO2	CHMG
Mean	**0.071377**	**2.710000**	**3.270693**	**18.505670**
Median	**0.027047**	**3.100000**	**3.219118**	**16.460000**
Maximum	**0.501842**	**7.200000**	**4.230000**	**31.840000**
Minimum	**-0.129574**	**-2.100001**	**2.677772**	**9.820000**
Std. Dev.	**0.120984**	**2.072371**	**0.406458**	**7.788796**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معدل البطالة له أعلى قيمة للانحراف المعياري بـ 7.788796، وبالتالي فهو المسؤول عن تشت العينة وذلك من خلال أعلى قيمة له بـ 31.84، وذلك في سنة 1995، وأدنى قيمة له بـ 9.82 والتي كانت في سنة 2013. وعلى العكس نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر كانت له أقل قيمة للانحراف المعياري بـ 0.120984 وبالتالي هو المسؤول عن تمركز العينة، حيث بلغت أعلى قيمة له 0.50 سنة 2018، وأدنى قيمة له قد بلغت -0.12 سنة 2013.

في حين كان متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1990-2019 أعلى قيمة بـ 18.50، ويليه مباشرة مؤشر تلوث الهواء بغاز CO2 الذي بلغ متوسطه الحسابي 3.27 ثم بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي بمتوسط حسابي قدره 2.71، وأخيرا يليه الاستثمار الأجنبي المباشر بمتوسط حسابي قدره 0.07

4. دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

تكون السلسلة الزمنية مستقرة اذا لم تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور(AugmentedDickey-Fuller) ADF

حيث يعتمد الاختبار على فرضية:

- عدم استقرارية السلسلة (وجود جذر الوحدة).....H_0
- السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر احادي).....H_1

يتم قبول فرض العدم اذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار اكبر من القيمة المجدولة لـ(MacKinnon (1996، يمكن الاستدلال باستخدام قيمة الاحتمال للإختبار (Prop-Value)، حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Propأكبر من 0.05 والنتائج موضحة بالتفصيل في الجدول الموالي الجدول الموالي يوضح اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية المدرجة في الدراسة:

الجدول رقم (2): نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة لزمنية النماذج	سلسلة DFI	سلسلة GDP	سلسلة CHOM	سلسلة CO2
	عند المستوى			
بالقاطع	**-4.9177**	**-3.2200**	**-0.5239**	**0.3509**
	0.0004	**0.0290**	**0.8725**	**0.9769**
قاطع+ اتجاه عام	**-5.1851**	**-3.0990**	**-2.1208**	**-1.0081**
	0.0012	**0.1253**	**0.5133**	**0.9267**
دون قاطع ولا اتجاه عام	**-3.8251**	**-0.9987**	**-0.8262**	**1.4888**
	0.0004	**0.2775**	**0.3493**	**0.9628**
	عند الفرق الأول			
بالقاطع	**-4.5380**	**-8.6281**	**-3.8148**	**-8.2220**
	0.0017	**0.0000**	**0.0074**	**0.0000**
قاطع+ اتجاه عام	**-4.5186**	**-8.8507**	**-3.7771**	**-8.5364**
	0.0081	**0.0000**	**0.0333**	**0.0000**
دون قاطع ولا اتجاه عام	**-4.6459**	**-8.7838**	**-3.8272**	**-7.9293**
	0.0001	**0.0000**	**0.0004**	**0.0000**
نتيجة اختبارالإستقرارية	**السلسلة مستقرة عند المستوى**	**سلسلة مستقرة عند الفرق الأول**	**سلسلة مستقرة عند الفرق الأول**	**سلسلة مستقرة عند الفرق الأول**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر والمعبر عنها بالمتغير التابع (DFI) مستقرة في المستوى بينما المتغيرات المفسرة للمتغيرات المستقلة غير مستقرة في المستوى؛ أي أن هناك مشكلة جذر الوحدة (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، بينما أصبحت السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى (متكاملة من الدرجة الأولى) (I1) سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)والشكل الموالي يوضح السلاسل الزمنية بعد اجراء الفرق الأول واستقرارهم

الشكل (01): السلاسل الزمنية بعد اجراء الفرق الأول واستقرارهم

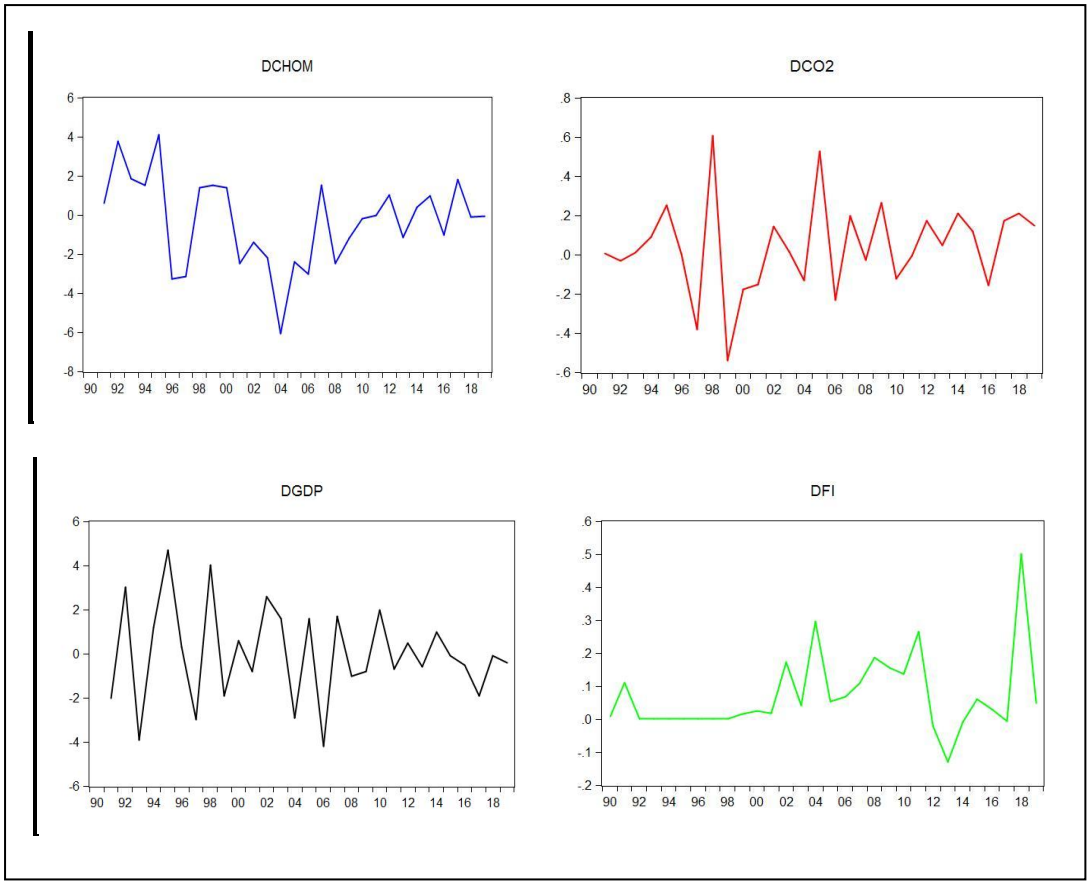

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

5. اختبار ARDL Bound Test And Long Run Form

ما يهمنا في هذا التقدير هو دراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له ، وأهم ما في هذا التقدير هو حد تصحح الخطأ أو معامل تصحيح الخطأ الذي يجب أن يكون سالب يعني بإشارة سالبة و معنوي وباعتماد على نتائج التقدير يمكن القول أن معامل تصحيح الخطأ في هذه الدراسة معنوي ب (0.0000) و بإشارة سالبة (1.03 -) أي هذه القيمة تشير إلى أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن التي هي بطبيعة الحال سنة طالما الدراسة تتضمن بيانات سنوية لإجراء الدراسة القياسية من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، كما لابد من التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة بفحص اختبار F وذلك بمقارنة F المحسوبة (الإحصائية) مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية) الأقصى وأدين حد ARDL Bound Test حيث أفرزت لنا نتائج الدراسة أن F الإحصائية (5.27) أي هي معنوية عند 10% و1% و أكبر من القيمة الحرجة العليا ومن ثم رفض فرضية العدم Ho وقبول فرضية البديلة H1 المتمثلة في وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات الدراسة بمعنى أنه توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع ونتائج موضحة في الجدول رقم (03)

الجدول رقم (03): اختبار ARDL Bound Test

K= 3		F- STATISTIC= 5.274137
القيمالحرجة		
مستوياتالمعنوية	الحدالأدنى	الحدالأعلى
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

تظهر النتائج أن قيمة F-Stat المحسوبة التي تساوي 5.27 أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مختلف دراجات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف المتغيرات المفسرة محل الدراسة.

الشكل رقم (02): اختبار ARDL Bound Test

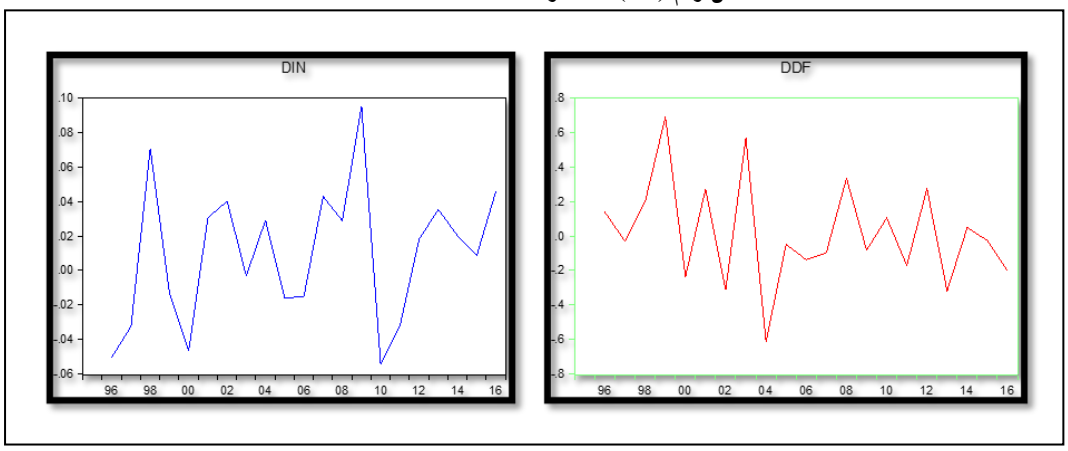

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

6. تقدير النموذج وفق مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والاستثمار الأجنبي المباشر قمنا بتقدير معلمات النموذج للمدى الطويل كما يلي:

الجدول رقم (04): التوازن طويل الأجل

المتغير التابع FDI			
المتغيرات المفسرة	**المعلمات**	**إحصائيات T**	**الاحتمالية**
GDP	**-0.000278**	**-0.024838**	**0.9804**
CO2	**-0.040877**	**-0.577841**	**0.5688**
CHOM	**-0.005791**	**-1.609035**	**0.1207**
C	**0.315261**	**1.115032**	**0.2759**
R-squared	**0.523498**		
Adjusted R-squared	**0.523498**		
Durbin-Watson stat	**1.952519**		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القدرة التفسيرية متوسطة، وهو ما يعكسه معامل التحديد، حيث بلغ نسبة 52%، أي أن المتغيرات المفسرة؛ المتغير الاقتصادي (النمو الاقتصادي)، والمتغير الاجتماعي (معدل البطالة)، المتغير البيئي ($CO2$) تساهم في تفسير 52% من تغيرات المتغير التابع، والنسبة الباقية أي 48% ترجع إلى متغيرات أو عوامل غير مدرجة في النموذج، كما تظهر إحصائية $DW=1.95$ وهي قيمة قريبة جدا من 2 وهذا يعني أن بواقي التقدير لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

لكن بالنظر للمعلمات والقيم الاحتمالية المقابلة لها يتبين أن المتغيرات المفسرة لا تساهم في تغيرات المتغير التابع على الأمد الطويل وهذا ما يعكسه القيم جميع القيم الاحتمالية الأكبر تماما من 0.05.

7. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة، إذا وقع الشكل البياني المرسوم لاختبار المجموع التراكمي للبواقي للنموذج المقدر داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.ويوضح الشكل الموالي مدى توفر خصائص الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة

الشكل رقم (03): المجموع التراكمي للبواقي للنموذج المقدر

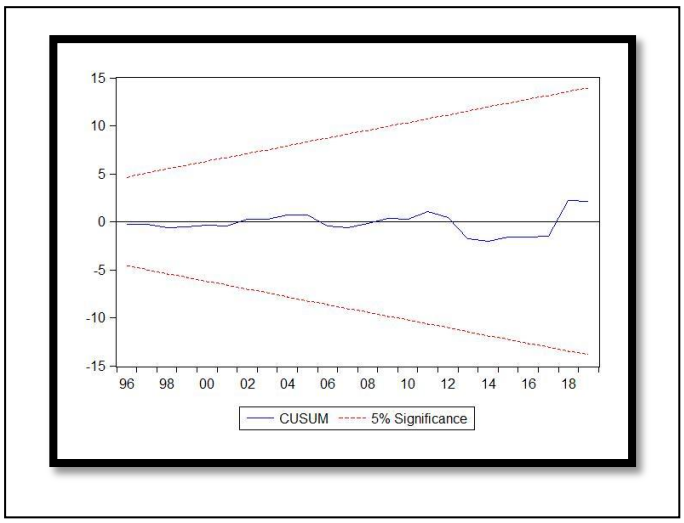

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

IV- الخلاصة:

من خلال نتائج الدراسة الإحصائية فقد تبين أن نموذج الدراسة مقبول احصائيا واقتصاديا، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة قصيرة الاجل ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات المفسرة المتمثلة في المتغير الاقتصادي (معدل النمو) والمتغير الاجتماعي (معدل البطالة) والمتغير البيئي (CO_2) مقابل المتغير التابع والمتمثل في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير 52% من التغيرات في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، لكن هذا التأثير ينعكس فقط على الأجل القصير وهذا ما تبين في تقدير النموذج وفق مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

الإحالات والمراجع:

الكتب

1. :
1. أبو قحف, ع .(2003) .**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** .مصر: دار الجامعة الجديدة.
2. أنور عبد الخالق . (1978). **المناطق الحرة**. مصر: المنظمة العربية للعلوم الادارية.
3. حسب الله, أ .(2005) .**الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربيةدراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**.مصر: الدار الجامعية.
4. دوناتو رومانو. (2006). **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. تأليف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**(صفحة 56).
5. زين الدين عبد المقصود. (2000). **قضايا بيئية معاصرة**. مصر: منشأة المعارف.
6. صلاح عباس. (2010). **التنمية المستدامة في الوطن العربي**. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
7. عبد البديع, م .(2003) .**اقتصاديات حماية البيئة**.القاهرة، مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع.
8. قدي , ع .(2003) .**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرة.
9. محمد صالح, ا .(2002) .**الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**.الاسكندية، مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
10. يسري دعبس. (2006). **البيئة والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول (المجلد 01)**. الاسكندرية، مصر: مطبعة الجلال.

المقالات

11. عبد الخالق, ع .(1993) .**التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد** .مجلة المستقبل العربي.239 .p ,(167)

12. مطيانوس مخول, ع .(2009) .**نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة** .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والعلوم القانونية , 25(02), p. 38.

لمداخلات

1. شلابي عمر, ط .(2010) .**إشكالية البيئة في التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري** .الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة .(p. 86) ,سكيكدة، الجزائر.
2. عبد الله خبابة . (2008). **التنمية الشاملة المستدامة– المبادئ والتنفيذ** . المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، (صفحة 7). سطيف، الجزائر.

مواقع أنترنت

1. كريم, ن .(s.d.) .**أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد** Récupéré sur . http://www.ulum.nl/b97.html

رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. لبنى حبري . (2010). **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال الفترة (2010–2000)**. جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الاقتصاد: مذكرة ماستر .

باللغة الأجنبية:

1. Gendron, C. (2016). *Le développement durable comme compromis.* Québec, Canada.